

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثالثة والأربعون

فيينا، ٢٣-٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة
للجميع ومستدامة

تنفيذ إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة

تقرير من المدير العام

تورد هذه الوثيقة، عملاً بالقرار م ع-١٥/ق-١، تقريراً عن المساعدة المقدمة من اليونيدو للدول الأعضاء من أجل تعزيز مستوى التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في تلك الدول وعن الآثار الإيجابية لتلك المساعدة، وتقديم معلومات حديثة عن نهج اليونيدو الاستراتيجي بشأن الشراكات في هذا السياق. وتمشياً مع القرار م ع-١٥/ق-٢، تقدم هذه الوثيقة أيضاً تقريراً مرحلياً عن اليونيدو وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	١-١٨ توفير المساعدة التقنية من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.
٦	١٩-٢٩ اليونيدو وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.
٩	٣٠ الإجراءات المطلوب من المجلس اتّخاذها.

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



أولاً - توفير المساعدة التقنية من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

مقدّمة

١ - قدّمت الوثيقة IDB.42/14 تحليلاً مبدئياً لتنفيذ إعلان ليما، ركّزت فيه على المحاسبة على نتائج أنشطة التعاون التقني لليونيدو على امتداد الأبعاد الثلاثة للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وعرض التقرير مبادرات عام ٢٠١٤ الرامية إلى بناء شراكات لتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة بشكل فعّال في الدول النامية الأعضاء من خلال إنشاء فرع الشراكات ورصد النتائج المدعوم باستراتيجية للاتصالات ترمي إلى تحقيق التواصل ومن خلال تنظيم منتديين أساسيين للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وكان الهدف من المنتدى الأول منهما الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤ تيسير تبادل المعارف وأفضل الممارسات فيما بين البلدان، بينما رسم المنتدى المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ برامج محددة للشراكة القطرية، بدأت ببلدين رائدين.

٢ - ويتناول هذا القسم من هذه الوثيقة الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويقدم لمحة عامة عن الأداء في عام ٢٠١٤ فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني التي تستهدف تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة ويعرض باختصار لإنجازات المنتدى الثاني، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وكذلك لتصميم وتعزيز برنامجين للشراكة القطرية في كلٍّ من إثيوبيا والسنغال، مبيّنا في هذا الإطار كيف يمكن لخدمات التعاون التقني التقليدية لليونيدو، حينما تنشر وفق رؤية استراتيجية في برامج الشراكة القطرية، أن تعزّز من الأثر الإنمائي لأنشطة التعاون التقني لليونيدو.

الأداء في مجال التعاون التقني في عام ٢٠١٤

٣ - نفّذت يونيدو، في عام ٢٠١٤، خدمات في مجال التعاون التقني تبلغ قيمتها الإجمالية ١٧١,٢ مليون دولار في مائة بلد. واستهدف الشطر الأكبر منها، بما تبلغ قيمته ١٠٨,١ ملايين دولار أو ما يساوي ٦٣,٢ في المائة من الحجم الإجمالي لخدمات التعاون التقني المنفّذة في عام ٢٠١٤، موضوع الاستدامة البيئية في إطار التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ووُجّه مبلغ ٣٢ مليون دولار، أو ما يعادل نسبة ١٨,٧ في المائة من الحجم الإجمالي لخدمات التعاون التقني، إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي، وذلك بتوفير خدمات للتخفيف من وطأة الفقر عن طريق تهيئة فرص العمل، ولا سيما في المناطق الريفية، بينما حُصّصت نسبة ١٤ في المائة من أجل

خدمات تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وخدمات المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تيسير التجارة الدولية أمام المنتجات المصنعة في البلدان النامية.

٤ - وقُدِّم ما مجموعه ٥٣,٦ مليون دولار من الخدمات، أو ٣١,٣ في المائة من إجماليها، في أفريقيا (بما في ذلك الدول العربية في شمال أفريقيا)، وبذا تكون هذه المنطقة أكبر مستفيد من المساعدة المقدمة من اليونيدو، وتليها آسيا (٤٩,٩ مليون دولار أو ٢٩,١ في المائة من الإجمالي)، ثم أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (٢٤,٢ مليون دولار، أو ١٤,١ في المائة) ثم أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (٨,٩ ملايين دولار أو نسبة ٥,٢ في المائة) وتليها الدول العربية في غرب آسيا (٧,٩ ملايين دولار أو ٤,٦ في المائة).

٥ - ومن السمات التقليدية لتدفقات الموارد في اليونيدو أن تمويل خدمات التعاون التقني طوعي في كل ما تقوم به من عمليات المساعدة التقنية تقريباً: والواقع أن دستور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ينص في (الفقرة بء من المرفق الثاني) على ما يلي: "عملاً على تحسين فعالية برنامج عمل المنظمة في ميدان التنمية الصناعية، تُموَّل من الميزانية العادية أيضاً أنشطة أخرى يجري حتى الآن تمويلها من الباب ١٥ من الميزانية العادية للأمم المتحدة في حدود ما يعادل ٦ في المائة من مجموع الميزانية العادية."

٦ - ولذلك يتعيَّن على اليونيدو أن تجمع تبرُّعات لتغطي معظم عمليات التعاون التقني التي تقوم بها. وهي تبرُّعات مخصَّصة الغرض تجمع من أجل كل مشروع على حدة. ولهذا السبب توجه المنظمة شطراً كبيراً من مواردها الأساسية إلى جمع التبرُّعات الضرورية لبرامجها الخاصة بالتعاون التقني. ويعني هذا أيضاً أن الأمانة العامة لا تملك سيطرة كاملة على تخصيص موارد التعاون التقني في المجالات المواضيعية، حيث تتوقَّف الموارد على استعداد الرعاة الخارجيين مثل الصناديق المتعدِّدة الأطراف والجهات المانحة الثنائية.

٧ - وقد دعم مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدِّد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، من خلال مساهماتهما المالية، ما يقرب من نصف مجموع مشاريع التعاون التقني التي نفذتها اليونيدو في عام ٢٠١٤ (أي ما يعادل ٤٧,٩ في المائة)، ممَّا أدَّى إلى غلبة جناح الطاقة والبيئة في عمليات التعاون التقني المنفذة في إطار التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في ذلك العام. وجاء في المرتبة التالية الاتحاد الأوروبي (بنسبة ١١,٣ في المائة) والجهات المانحة الثنائية مثل سويسرا واليابان وإيطاليا.

٨ - ويجدر بالذكر أن دولاً من غير الأعضاء، مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية، تقدِّم تبرُّعات إلى أنشطة التعاون التقني التي تنفذها اليونيدو. ومن الاتجاهات الملحوظة الأخرى

تزايد التدفقات من البلدان النامية مثل الصين والهند، وغيرهما من الاقتصادات الناهضة الكبيرة، وكذلك نيجيريا وكوت ديفوار، وغابون، وبلدان أخرى. فعلى سبيل المثال وقّعت النيجر اتفاقاً مع اليونيدو في عام ٢٠١٤ على إنشاء صندوق استثماري قوامه عدّة ملايين من الدولارات لضمان توفير خدمات التعاون التقني لدعم الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي المسماة "النيجريون يطعمون أنفسهم".

٩- واستمرار تدفق الموارد المتأثية من التبرعات واستثمارها في دعم عمليات اليونيدو في مجال التعاون التقني إنما يبرز الأهمية الملحوظة للخدمات التي تقدّمها المنظمة إلى الدول النامية الأعضاء فيها. وتمكّنت اليونيدو في عام ٢٠١٤ من جمع تبرعات بلغ إجماليها ١٩١ مليون دولار ووجهت إلى عملياتها في مجال التعاون التقني، وهو ثاني أكبر رقم تصل إليه التبرعات في تاريخها.

١٠- ومع ذلك، فمن المحتمل ألا تواصل عمليات التعاون التقني صعودها، إذا لم يواكب تنامي الطلب عليها لدى البلدان النامية والتزايد في حجم التبرعات المجموعة من أجل توفير خدمات للتعاون التقني متكافئة لتدبير موارد تكفي لأن تحافظ المنظمة على قدرتها على توفير هذه الخدمات أو تزيد منها. فتنفيذ عمليات اليونيدو في مجال التعاون التقني يتطلب حشداً بالغ الكثافة من المهارات واستثمار مساحات زمنية هائلة من وقت الخبراء ومديري المشروعات العاملين في الأمانة. وكانت عمليات التعاون التقني المنفذة في عام ٢٠١٤ بما قيمته ١٧١,٢ مليون دولار موزعة على ما لا يقل عن ٨٨٣ مشروعاً، ولم يستهلك سوى ٣١ مشروعاً منها خدمات تزيد قيمتها عن مليون دولار على مدار العام، بينما سجّل ما جمّله ٣٠٠ مشروع تنفيذ خدمات تزيد قيمتها عن ١٠٠ ألف دولار.

١١- وتوضح أعمال التقييم المستقلة، التي نُفذت على مدار سنوات، أن هذه المشاريع تحظى بتقدير الجهات المستفيدة، ممّا يوضح أنّها تلبي احتياجات المستفيدين منها على نحو فعّال، ومن ثمّ، يبدو أنّ تصميمها ملائم للغاية منها غير أنّ عدداً كبيراً من المشاريع الصغيرة نسبياً يثير عدّة شواغل، منها أنّ هذه المشاريع تفرض ضغوطاً على قدرة الأمانة على التنفيذ وتطيل أمد الجهود المبذولة من أجل إيجاد نظام كامل للإدارة القائمة على النتائج وللإبلاغ متسق مع مفهوم التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛ وهي لا تستطيع منفردة تعبئة الموارد بالحجم اللازم من أجل إحداث زخم نحو تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ولذا يتطلّب الأمر وضع نموذج جديد للأعمال، تُستمر في إطاره موارد اليونيدو المخصّصة للتعاون التقني على نحو استراتيجي لاجتذاب تدفقات موازية أكبر من الاستثمارات العامة والخاصة من الحكومات والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات الكبرى والصغرى في القطاع الخاص.

نهج الشراكة

١٢ - تستخدم اليونيدو، من خلال نهجها في الشراكة، خدماتها المتخصصة الممولة بالمنح للتصدّي للعوامل الخارجية وأوجه القصور في التنسيق، التي من شأنها إن اجتمعت أن تحول دون تدفق الاستثمارات العامة والخاصة في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وما زالت اليونيدو توفر خدماتها الأولية دون تغيير وتتبع في تقديمها رؤى مختلفة منها رؤية الإطار البرنامجي الموسع المتوسط الأجل ٢٠١٠-٢٠١٣ (IDB.35/8/Add.1) والوثيقة الختامية التي وضعها الفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو، بما في ذلك برامجها ومواردها، المعنونة "وثيقة الإرشادات الاستراتيجية" (IDB.41/24). وتقدم هذه الخدمات من خلال برامج الشراكة القطرية التي يجري تصميمها وترويجها وتنفيذها تحت قيادة السلطات الوطنية في إطار من التعاون الوثيق مع الشركاء في مجالي المساعدة الإنمائية والاستثمار.

١٣ - وبدأ فرع الشراكات ورصد النتائج عمله في بلدين رائدين، هما إثيوبيا والسنغال، وهما من البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا، وقد اختيرا وفق معايير محدّدة، مثل وجود استراتيجية تصنيع وطنية واضحة التفاصيل، مدعومة بخطة واضحة للأعمال التجارية، والحاجة إلى تصميم برامج مكرّزة للشراكة القطرية قادرة على تحقيق فوائد ملموسة في غضون فترة زمنية قصيرة.

١٤ - وفي البداية زارت بعثات رفيعة المستوى كلا البلدين في عام ٢٠١٤ للاجتماع مع السلطات الحكومية والرابطات الصناعية والشركاء في التنمية والمصارف الإنمائية الثنائية والمتعدّدة الأطراف، وإطلاع الجهات المعنية على المبادئ الرئيسية لنهج الشراكة الذي تتبّعه اليونيدو من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ثمّ أعقب هذه البعثات إيفاد أفرقة تقنية انتهت في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ من وضع مخطّط عام لبرنامجين للشراكة القطرية مندمجين في استراتيجيات التنمية الوطنية وبرامج المساعدة الإنمائية وتدفعات الاستثمار. وعُرض برنامجا الشراكة القطرية في المنتدى الثاني للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

١٥ - وفي أعقاب المنتدى الثاني للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وضعت وثائق مفصّلة توضح المخطّط العام لبرنامجي الشراكات القطرية أقرّها المجلس التنفيذي لليونيدو في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ثمّ أقرّتها الحكومتان الإثيوبية والسنغالية في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٥، على التوالي. وتورد الوثيقة IDB.42/CRP.5 المزيد من المعلومات المفصّلة عن برنامجي الشراكة القطرية، ويمكن الاطلاع على الوثائق البرنامجية ذات الصلة عند الطلب.

١٦ - ويعتمد هذا البرنامجان في توفير خدماتهما الأساسية على طاقات التعاون التقني الاعتيادية لدى المنظمة. وتوفير المشورة في مجال السياسات الصناعية وإقامة قطاعات من الأنشطة الزراعية المتكاملة ومجمّعات صناعية زراعية وتشجيع التكنولوجيات الكفؤة في استهلاك الطاقة وإدارة المخلفات والإنتاج الأنظف وتشجيع الاستثمار وتيسير التجارة هي العناصر المكوّنة لهذين البرنامجين الشاملين. أمّا الجديد في الأمر فهو الأثر القوي لنهج الشراكة. فبرامج الشراكة القطرية المموّلة من المنح تتكلّف ما بين ٣٠ مليون دولار و ٤٠ مليون دولار، بما يضاها تكلفة البرامج الكبيرة التي تنفّذها اليونيدو، ولكنها مدمجة دمجاً فعّالاً في مبادرات أكبر بكثير تنهض بها الدول المضيفة وتحظى بدعم موثق من مؤسسات التمويل الإنمائي مثل البنك الدولي أو مؤسسة التمويل الدولية أو المصرف الأوروبي للاستثمار.

١٧ - والدور المحوري لليونيدو في هذه المبادرات التي تنهض بها جهات متعدّدة من أصحاب المصلحة مجسّد في برنامجي التنسيق اللذين وضعتهما الحكومتان الوطنيتان الإثيوبية والسنغالية. فآليات التنسيق بهما تشمل جميع الجهات المعنية من الوزارات والشركاء في مجال التنمية والمؤسسات المالية وتنيط باليونيدو دوراً محورياً في تيسير التنسيق بين هذه المبادرات.

١٨ - وسوف تضع وحدة رصد النتائج بفرع الشراكات ورصد النتائج مؤشّرات للأداء من أجل إجراء تقييم موضوعي للأثر الإنمائي النهائي لبرنامجي الشراكة القطرية عند تحليل التدفّقات الموازية من التمويل الاستثماري وموارد الشركات الخاصة.

ثانياً - اليونيدو وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

الوضع الراهن

١٩ - أدرج الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي كُلف باقتراح مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، في تقريره النهائي المؤرّخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٤ الهدف ٩ الداعي إلى "إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار". وسعيّاً إلى تعزيز الروابط بين أهداف التنمية المستدامة بغية تعظيم الاستفادة من أوجه التآزر والمضي قدماً في تفكيك نُهج التصومع الإداري (العمل المنفرد)، أدرج أيضاً ضمن الأهداف المتعلقة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة الهدف ٨ الذي يدعو إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير العمل والهدف ١٢ الرامي إلى إيجاد أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. وربما كان لليونيدو دور تودّيه في تحقيق الهدف المقترح ١٧ الداعي إلى "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط

الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، ولا سيما بتوفير الدعم للدول الأعضاء في مجالات الشراكة ونقل التكنولوجيا.

٢٠- وفي أعقاب نشر الوثيقة الختامية لأعمال الفريق العامل المفتوح العضوية، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريره المجمع في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نقلت مسؤوليات الفريق العامل إلى عملية التفاوض الحكومية الدولية، التي تشارك فيها جميع الدول الأعضاء، وهذه هي أبرز التطورات بشأن وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢١- وقد صدر التكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة بداية، أثناء احتفالها بالحدث الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بإجراء عملية تفاوض حكومية دولية لوضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وقررت الجمعية أيضاً أن تعقد مؤتمر قمة عالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لاعتماد خطة تنمية جديدة للأمم المتحدة. وعُقدت أول دورة تفاوضية في هذا الشأن في الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وركّزت على استعراض الوضع حتى حينه. ثم عُقدت الدورة الثانية في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥، وركّزت على عنصر "الإعلان" عن محصلة هذه العملية. وعُقدت الدورة الثالثة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥ وتناولت الأهداف والغايات والمؤشرات.

المشاركة في العمليات الجارية (ما بعد الفريق العامل المفتوح العضوية)

٢٢- عملاً بالقرارين م ع-١٥/ق-١ و م ع-١٥/ق-٢، تشارك اليونيدو مشاركة نشطة في مختلف العمليات الرامية إلى صوغ إطار إنمائي جديد.

٢٣- وبغية الاستجابة للاحتياجات والتوقعات المحددة للدول الأعضاء، أجرت اليونيدو حواراً مفتوحاً مع دولها الأعضاء في جميع مراحل العملية الجارية. ومنذ آذار/مارس ٢٠١٣، عُقدت ست جلسات إحاطة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ شارك فيها ممثلو الدول الأعضاء في فيينا مشاركة نشطة. كما عززت قنوات الاتصال والتعاون في المواقع الميدانية ومن خلال عمل مكاتب الاتصال باليونيدو. ودعمت للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، أنشئت مجموعة أصدقاء معنية بهذا الضرب من التنمية في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٣ في نيويورك، وقد توسّعت مجموعة أصدقاء التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة حتى باتت تشمل ٣٨ من الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وأعربت هذه المجموعة عن دعمها القوي للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في المفاوضات الحكومية الدولية الحالية، وأصدرت بياناً مشتركاً أثناء الدورة العاشرة للفريق العامل مفتوح العضوية في نيسان/أبريل

٢٠١٤. ويسرّت اليونيدو عقد سلسلة من جلسات الإحاطة لكي توضح لمختلف المجموعات الإقليمية والسياسية المسائل المتعلقة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

٢٤- وشاركت اليونيدو أيضاً من خلال شبكتها الميدانية في مختلف المشاورات التي نُظِّمَت على الصعيدين القطري والإقليمي بصفتها عضواً في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. واستغلّت كذلك خبراتها الفنية في دعم المشاورات المواضيعية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في مجالات النمو الاقتصادي والعمالة والاستدامة البيئية والطاقة. وفي إطار الجولة الثانية لمشاورات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن وسائل التنفيذ، طُلب إلى اليونيدو أن تتشارك مع مبادرة الاتفاق العالمي في قيادة المشاورات الجارية حول "التعاون مع القطاع الخاص"، التي كان من ضمنها مجموعة من "المشاورات الاستراتيجية بين أوروبا وآسيا الوسطى" عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٤ في براتيسلافا.

٢٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، طلب ميسّرو المفاوضات الحكومية الدولية المساعدة من اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة في وضع إطار من المؤشرات. وعُقدت الدورة السادسة والأربعون للجنة الإحصائية بالأمم المتحدة في الفترة من ٣ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠١٥، وكان موضوعها "دور البيانات في دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥". وشاركت فيها اليونيدو مشاركة فعّالة وكاملة وقدمت فيها مشروع إطار شامل لمؤشرات الهدف ٩ والأهداف الأخرى ذات الصلة.

أفاق المستقبل

٢٦- على الرغم من عظم التقدم المحرز في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فلم يكتمل محتواها وشكلها النهائي بعد. وسوف تُعقد أربع دورات من المشاورات الحكومية الدولية قبل انعقاد مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر، أولاها عن وسائل التنفيذ والشراكة، وتليها دورة للمتابعة والاستعراض، ثم ثلاث دورات عن الوثيقة الختامية نفسها في الأشهر التي تسبق القمة. ولم يبت بعد في مسألة تضمين "العناصر الستة" الواردة بالتقرير المجمع للأمم المتحدة في الوثيقة الختامية وكيفية تضمينها فيها.

٢٧- وسوف يُعقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥ في أديس أبابا. ومن المتوقع أن ينتهي المؤتمر إلى الاتفاق على إصدار وثيقة ختامية حكومية دولية بعنوان "اتفاق أديس أبابا". ومنتظر أن يساهم هذا الاتفاق مساهمة كبيرة في

التماس وسائل للتنفيذ واقعية وقابلة للتطبيق. وسوف تشارك اليونيدو مشاركة نشطة في هذا الحدث وتساهم فيه بخبراتها الفنية.

٢٨- وفيما يتعلق بالمؤشرات، سوف يقترح فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات التنمية المستدامة إطاراً منقحاً للمؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها في تموز/يوليه ٢٠١٥. وأقرت الدورة السادسة والأربعون للجنة الإحصائية للأمم المتحدة خريطة طريق مصحوبة بجدول زمني يتوخى إقرار إطار للمؤشرات في دورتها السابعة والأربعين في آذار/مارس ٢٠١٦.

٢٩- وفي هذه المراحل النهائية من العمل على صوغ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها، ستواصل اليونيدو أعمالها المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وستستمر في مساعدة الدول الأعضاء على المشاركة في هذه العملية من خلال شبكتها الميدانية ومكاتب الاتصال التابعة لها وفي المقرر. وسوف تُعدّ اليونيدو نفسها أيضاً للاضطلاع بدور فعال في مساعدة الدول الأعضاء على تطوير قدراتها الوطنية في مجال الرصد وكذلك قدراتها على جمع البيانات والإبلاغ على الصعيد العالمي.

ثالثاً- الإجراء المطلوب من المجلس اتّخاذ

٣٠- لعلّ المجلس يودّ أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.